متطلبات امكانية تطبيق المعايير المحاسبة الدولية على الادوات المالية

دراسة تطبيقية في مصرف بغداد الاهلي

ديلان عبدالله محمد قسم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية،اقليم كردستان،عيراق

ئيمەيڵ: dylan_fa@ymail.com

بصيرة مجيد نجم قسم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية،اقليم كردستان،عيراق

ئيمەيڵ: Basira.Najm@univsul.edu.iq

الملخص:

يثبت الواقع اليوم يثبت أن النمو والنجاح أصبح من نصيب الأسواق المالية التي عرفت كيف تقرأ خارطة الطريق وتحقق الريادة من خلال الاستثمار في إطار ما يسمى بالمشتقات المالية؛ حيث تحول مركز الثقل في الأسواق المالية من مجرد الارتكاز على الأدوات المالية البسيطة إلى الارتكاز بشكل كبير على الابتكار والإبداع لخلق منتجات مالية مستحدثة تغطي احتياجات المستثمرين. وأصبح موضوع المشتقات المالية يحتل حيزا مهما على صعيد الأسواق العالمية. وتنبع أهمية هذه الدراسة يتم توضيح طبيعة المعالجة المحاسبية لهذه الأدوات وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية للشركات والمصارف المتعاملة فيها وفق ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) وكيفية الاعتراف والقياس للأدوات المالية , و الافصاح عنها وفق ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧٩,) ، لكي يتم توضيح طبيعة التحليل المطلوب لتحديد المعالجة المحاسبية الصحيحة عند استخدام هذه الأدوات ، إذ لابد إن تتضمن القوائم المالية التي ينشرها المتعاملون بالأدوات المالية والمقدمة للمستخدمين النهائيين المعلومات الكافية عنها مع إيضاح الإغراض التي تم تنفيذ المعاملات من أجلها ، ومدى شمول تلك المعلومات(هل هي لأغراض التحوط أم لأغراض المتاجرة) ، ودرجة مخاطرها وكيفية المحاسبة عنها ومن خلال هذه الدراسة تم الاستنتاج ان ما بين أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف هو مخاطر تغير أسعار الفائدة ، ونظرا لأن صافي الدخل من الفوائد يشكل نسبة كبيرة من عوائد المصرف ، فإن مخاطر سعر الفائدة يكتسب أهمية خاصة ، إذ إن حالة ارتفاع أسعار الفائدة يؤدى الى مخاطرة تتمثل بدفع أسعار أعلى على الودائع لآجل وغيرها من المطلوبات المصرف قياسا بما يحصل عليه من موجوداته ، والحالة المعاكسة تماما حينما تنخفض أسعار الفائدة. و توصى الدراسة على ان المصرف المتعامل في الأدوات المالية المشتقة التمييز بين الأرباح المتحققة من المتاجرة في هذه الأدوات وسائر الأدوات الاستثمارية الأخرى ، وبالنسبة للأدوات المستخدمة لأغراض التحوط من مخاطرة أسعار الفائدة ، كذلك على المصرف توضيح الطرق المحاسبية المتبعة بشأن

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

النشاطات المتعلقة بهذه الأدوات المالية وتوضيح التفاصيل عن الإرباح والخسائر المتعلقة بها ، كما يتوجب على المصرف الإفصاح عن القيمة العادلة لكل من أدوات التحوط والبنود المحوطة .

كلمات الافتتاحية: المشتقات المالية , الأدوات المالية , المخاطر , الأسواق المالية . العراق

الجانب النظري – المحور الأول

أولاً :التطور التاريخي للأدوات المالية المشتقة

الأدوات المالية (Financial Instruments) هي أحد المصطلحات الهامة التي لها دور في التأثير في القوائم المالية والإفصاح بها.

وتعرف بأنها نوع من أنواع الأصول المتداولة سواءا كانت نقداً او حق باستلام أو تسليم وفيها ضمان الحق لاتباعها شروط معينة. وتعتبر الأدوات المالية السلعة الرئيسة للمواجهة في الأسواق.

تعد الأسهم والسندات من الأدوات المالية التقليدية المستخدمة في التداول في الأسواق المالية ،وقد شهدت هذه الأدوات ومنذ الثمانينات من القرن العشرين تطورات واسعة أدت بخروجها من نطاق التعامل بالأسواق المحلية إلى نطاق التعامل بالأسواق الدولية ،فضلاً عن ذلك فقد شهدت هذه الأدوات تطورات كبيرة تمثلت بأنواع لم تكن معروفة من ذي قبل في ميدان الاستثمار المالي.

و المشتقات هي الأدوات التي تستعملها المؤسسات المالية للحد من المخاطر التى تتعرض لها , او قد تتزايد المخاطر عندما يتم استعمالها كاداة في عمليات المضاربة للاستفادة من التغيرات السعرية في المستقبل (rose ٢٠٠٨, p٧١) و للتدليل على ذلك فقد قدر حجم التعامل في ذلك النوع من الأدوات عام ١٩٩٤ بما يوازى (٣٥) تريليون دولار في مقابل (٤٨) تريليون دولار قيمة التعامل في الأسواق المالية التقليدية (أسهم , سندات ,سوق نقدي) , و هذا يعطي انطباع بضخامة حجم التعاملات فيها , و بالتالي تأثيرها على الاسواق المالية عموما , و بعد عام ١٩٧٣ التى يعتبر عام ثورة في هذه العقود , إذ شهدت تطوير عقود المشتقات و انتقالها الى الموجودات المالية بعد أن كان قاصرا قبل ذلك على العقود الاجلة و المستقبلية في السلع الزراعية و الموارد الطبيعية و الذهب (حلمي ,٢٠١٢ص ٢٣٢) .

لقد شهد استعمال المشتقات المالية نموا واسعا منذ بدء التعامل التجاري بها ١٩٧٣ , اذ ازداد حجم استعمالها بصورة كبيرة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي , لتكون ما قيمته ثلثي تجارة العالم بالسلع و الأوراق المالية المختلفة على وفق الاحصائيات الدولية لعام ١٩٩٤ (كاظم واخرون ,٢٠١٥,ص ٢٥) وقد نشاءت هذه المشتقات كأداة لتغطية المخاطر . ومن ثم تطورت لتصبح احدى الادوات الاستثمار , إلا أن

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

التطبيق الخاطئ لها أدى الى إفلاس العديد من المؤسسات سواء ان كانت التجارية ام صناعية لذلك فأن أي جانب من جوانبها يتطلب مزيدا من الإيضاح لغرض فهمها من اجل الوصول الى مفهوم الادوات المالية المشتقة و ابرز انواعها (Goldberg , 1995 , p 231)

في بادئ الامر يمكن تعريف المشتقات لغة واصطلاحا , فالاشتقاق هو الاخذ الشيء من شي ء او اخذ شقة اي نصفه , اما اصطلاحا فانه لا يبتعد عن معنى اللغة وإنما يمكن تعريفها على انها اقتطاع فرع من موجود يدور في تصاريفه حروف ذلك الموجود .

ان مصطلح المشتقات المالية يشير الى فئة واسعة من الادوات المالية التى تتركز في الخيارات و العقود المستقبلية و هذه تعد صكوك تستمد قيمتها من سعر ومتغيرات اخرى ذات صلة بالموجودات الاخرى وهي ليس لديها قيمة خاصة بها و تستمد قيمتها من الموجودات المالية الاخرى , و يمكن تعريف المشتقات المالية على أنها (وسيلة لجني الشيء من الشيء الاخر) او انها (اداة مشتقة تتحدد قيمتها من قيمة موجود مالي اخر قد تكون الاوراق المالية و غيرها (سحنون, ٢٠١٨,ص ١٠٣) .

نشأت المشتقات المالية من علم الرياضيات و هي تشير الى متغير يشتق منه متغير اخر , و سميت المشتقات المالية بهذا الاسم لان قيمتها تشتق من عقد أو ورقة مالية اساسية (حلمي,٢٠١٢,ص ٢٣٢) .

ومن وجهة النظر الآخر أن المشتقات المالية هي الاوراق المالية التي تعتمد قيمتها على الاوراق المالية الاخرى ,اي هي عقودا اكثر من انها اصدارا جديدا لاوراق مالية أساسية , و يبرز هذا الجانب الالتزام و التعاقد بين طرفي العقد , وهذا مايتفق معه و بالتعريف نفسه يمكن فهم المشتقات المالية من خلال مقارنتها مع مضامين الأدوات المالية الاصلية , والثانية تتضمن تلك الأدوات التي تظهر في صلب الميزانية العمومية و يترتب على اقتنائها حدوث التدفق النقدى الذي يكون على شكل مدفوعات نقدية يحصل عليها من يصدرها و عادة يكون اطفائها اما عند بيعها او عند انتهاء استحقاقها , و من بينها الأسهم و السندات و غيرها من ادوات الملكية او ادوات الدين الاخرى (شبيحة ١٩٨٥ ص ١١٤) .

و المشتقات المالية عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية و تتنوع هذه العقود على وفق طبيعتها و مخاطرها و آجالها (سحنون ٢٠١٨. ص ١٠٧) و تخول المشتقات المالية لحاملها الحصول على سلسلة من المدفوعات النقدية في مرحلة ما أو وقت محدد في المستقبل من البائع او ربما في بعض الحالات يتم تسليم الموجود بدلا من الدفع النقدي , و تعد المشتقات المالية من التطورات المهمة في مجال الاستثمارات التى لاقت اهتماما واسعا في الاسواق المالية خلال العقود الخمس الاخيرة , وتم التعامل مع بعض الأدوات المالية في أسواق المال , اما البعض الاخر فيتم توفيرها للزبائن بواسطة المؤسسات المالية , ان انتشار الادوات المشتقة هو لغرض حماية المستثمرين من المخاطر الناجمة عن التغير في اسعار الاوراق المالية .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

ثانيا : مفهوم الأدوات المالية المشتقة

المشتقات المالية هي أدوات مالية تستمد قيمتها من أداء موجود حقيقي أو مالي أو من أداء أحد المؤشرات السوقية.

ويندرج تحت مسمى الموجودات الحقيقية: السلع الدولية (كالذهب، النفط، المعادن، القمح، والأرز، إلخ...

أما الموجودات المالية تشتمل الأوراق المالية كالأسهم والسندات. وتساعد المشتقات المالية على نقل المخاطر المالية بين الأطراف المتعاقدة عبر الأسواق المالية المنظمة أو الموازية , والمشتقات المالية هي جزء من الأدوات المالية كما تسمى أيضا بالهندسة المالية .

ومع أن التداول بهذه الادوات أصبح أكثر شيوعًا وأكثر سهولة للوصول إلى أي شخص لديه اهتمام بالأنشطة المالية، فمن المهم أن يتم تقديم المعلومات بوفرة وأن يكون استعدادا جيدًا لدخول الأسواق العالمية بثقة. و أسهل طريقة لشرح مشتق هو أنه اتفاق تعاقدي يتم فيه الاتفاق على قيمة أساسية بواسطة الموجود أو الأمان أو المؤشر الأساسي.

هناك العديد من الموجودات الأساسية المتعاقد عليها لمختلف الأدوات المالية مثل الأسهم والعملات والسلع والسندات وأسعار الفائدة. التعريف أبسط للمشتقات هو " أنه أي ضمان يتم اشتقاق قيمته من قيمة أصل مختلف" . و هناك عدد من المشتقات الشائعة التي يتم تداولها بشكل متكرر في جميع أنحاء العالم. العقود الآجلة والخيارات هي أمثلة على المشتقات المتداولة عادة. ومع ذلك، فهي ليست الأنواع الوحيدة، وهناك العديد من الأنواع الأخرى(جعفر ,١٩٨٥, ص ١١٤)

ثالثا : تصنيف الأدوات المالية المشتقة.

لقد ادى التطور الهندسة المالية الى ايجاد انواع كثيرة من الادوات المالية المشتقة , حتى انه ظهرت منها منتجات شديدة التعقيد , علما ان الادوات المالية تمثل الجزء الاكبرمن الهندسة المالية إلا أن اهمها يتمثل فيما يلي :

١. الخيارات او عقود الخيار(option contract) :

هو عقد بين طرفين أحدهما مشتري الخيار و الاخر بائع او محرر الخيار , بموجبه يعطى للطرف الاول او المشتري الحق في أن يشترى (اذا رغب) من الطرف الثاني أي المحرر أن يبيع (إذا رغب) للطرف الثاني موجودا معينا و بسعر معين حسب الاتفاق , وذلك بمقابل ان يقوم الطرف الاول بدفع علاوة او مكافأة غير قابلة للرد و هي ليست جزء من قيمة الصفقة , و تطبق عقود الخيار عادة على الأوراق المالية

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

كالأسهم والسندات وكذلك على مؤشرات الأوراق المالية , كما تطبق ايضا على العملات الاجنبية (علي ,٢٠١٢, ص ٥٤٩) و هناك انواع من الخيارات أهمها ما يلي :

أ- خيار الشراء Call option : هو الذي يعطي لحامله حق الشراء الموجودات .

ب- خيار البيع Put option : هو الذي يعطى لحامله حق بيع الموجودات الاساسية .

ج- الضمانات Warrants : يمكن النظر اليها على انها عقود اختيارات شراء تصدر بواسطة الشركات على أسهمها , و عادة ما تكون لفترة زمنية طويلة بالمقارنة بعقود الاختيارات الاخرى .

٢. العقود المستقبلية :

و هي عقود يتم من خلالها تسليم و استلام موجود مالي في وقت محدد في المستقبل , و يتحدد السعر وقت إنشاء العقد , وتتميز العقود المستقبلية بالأنواع التالية :

أ- العقود الاجلة: و هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء او بيع عملة او بضاعة او اداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل , ان عقود اجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات محددة و التعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية , أما العقود سعر الصرف العملات الاجنبية المستقبلية و العقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية و يتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يوميا (عبدالله,٢٠٠٠, ص ١٩) .

ب- اتفاقيات الأسعار الآجلة : وهي عبارة عن عقود مستقبلية خاصة بأسعار العملات يتم تداولها خارج الأسواق المالية النظامية و تنص على أن يسدد نقدا الفرق بين سعر العمولة المتعاقد عليه و سعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد و ذلك عن الموجود المبلغ و خلال الفترة الزمنية المتفق عليها (نفس مصدر السابق) .

ويمكن تحديد أهم مميزات العقود المستقبلية :

- لا تتم المتاجرة بالعقود المستقبلية بين المصارف , فهي تتم فقط في الاسواق المالية التى حددت مواصفاتها و اوقات المتاجرة بها و مواعيد الاستلام و التسليم (الهندي, ١٩٩٤ ,ص ٦٩) .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

- الالتزام بها يتم مستقبلا و لكن بشروط يتم الاتفاق عليها في الوقت الحاضر .

- إن العقود المستقبلية متجانسة ومتماثلة مما يسهل فهمها و التعامل بها .

٣. العقود الآجلة :

العقود الاجلة هي عقود بمقتضاها يلتزم المشتري بشراء أصل معين في المستقبل وفي المقابل أيضاً يلتزم البائع ببيع نفس الأصل على أن تكون الأسعار محددة سلفاً. وتحدد هذه العقود نوع وكمية الأصول التي تم التعاقد عليها بشيء من التفصيل. وقد ظهرتالعقود الاجلة في سوق السلع منذ عام ١٨٥١ وكان هدفها الاساسي هو التفاوض بين المستثمرين على شروط البيع والشراء لسلعة ما في المستقبل، حيث يتم بمقتضى هذا العقد الآجل الاتفاق على أن يتم تسليم سلعة معينة من شخص (البائع) لشخص أخر (المشتري) في تاريخ محدد في المستقبل، بغض النظر عن سعر هذه السلعة في التاريخ المستقبلي.

لا تقتضي هذه العقود التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها الطرفان ولكن الغالبية من هذه العقود يتم تسويتها نقدًا وتستخدم هذه العقود إما للحماية من التقلبات السريعة والقوية للأصول محل التعاقد أو للمضاربة والربح من تقلباتها في البورصة. (الهندي ,١٩٩٤ ,ص ٨٧)

٤. عقود المبادلات :

عقد المبادلة هو اتفاق تعاقدي يتم بواسطة وسيط بين طرفين او أكثر لتبادل الالتزامات او الحقوق , و يتعاهدان بموجبه اما على مقايضة الدفعات التي تترتب عليها التزامات كان قد قطعها كل منهما للطرف الآخر , وذلك دون إخلال بالالتزام اي منهما تجاه الطرف الثالث غير مشمول بالعقد , او بمقايضة المقبوضات التي تترتب لكل منها على موجود يملكها وذلك دون الاخلال بحق كل منهما لتلك الموجودات(نفس المصدر سابق, ص ٨٨) .

وتسري عقود المبادلات على عدة أدوات أهمها :

أ- عقود مبادلة أسعار الفائدة : يتم التعامل بهذا النوع من العقود في أسواق المال وذلك بسبب ملائمة المقترضين من جهة , واختلاف توقعات المتعاملين في هذه الأسواق من مقترضين و مستثمرين حول تقلب أسعار الفائدة السوقية (عبدالعزيز ,١٩٩٤ ,ص ١٥) .

ب- عقود مبدلات العملات : تتمثل عملية المبادلة بين عملتين معينتين في شراء إحداهما و بيع الاخرى على اساس السعر الفوري لكل منهما , و في الوقت نفسه إعادة بيع الاولى و شراء الثانية بموجب سعر المبادلة (الآجل) و الذي يتم تحديده وفق الفرق القائم بين اسعار الفائدة السائدة حينئذ على الايداع والاقتراض لكل من العملتين (عبدالعزيز, ١٩٩٤ ,ص ١٧

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

المحور الثاني : المعايير المحاسبية

أولا : مفهوم ونشأة معايير المحاسبة الدولية :

عرّفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية على أنها عبارة عن قواعد إرشاديّة يعود إليها المهنيّون من أجل دعم اجتهاداتهم واستلهام حكمتهم على الرّغم من أنّها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد، كما يُمكن تعريفها بأنها وصف مهني للممارسات المهنيّة المقبولة بشكل عام، والهدف منها هو الحدّ من درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، بالإضافة إلى أنها تعتمد كإطارٍ عام لتقييم كفاءة ونوعية العمل الفني ومن أجل تحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية.

و يُمكن تعريف المعايير المحاسبيّة الدولية بأنها مجموعة المقاييس، أو المبادئ، أو النماذج، أو الإرشادات العامّة التي تؤدّي إلى ترشيد وتوجيه الممارسة العمليّة المحاسبيّة والتدقيق المالي أو مراجعة الحسابات كما أنّها تختلف عن الإجراءات، فالمعايير المحاسبية تتصف بالإرشاد العام أو التوجيه، بينما الإجراءات تتناول الصيغة التنفيذيّة للمعايير المحاسبية على شكل حالات تطبيقيّة مُعيّنة، فمن معايير التدقيق على سبيل المثال: جمع الشخص المدقّق وتقويم أدلة إثبات المعاملات المحاسبيّة تمهيداً لإبداء رأيه بالقوائم المالية

و يعبر المفهوم التاريخي للمعايير المحاسبية و نشأتها الدولية ,عن عملية انتشار و انتقال الأفكار المحاسبية من دولة إلى أخرى,في حين يشتمل البعد العالمي للمحاسبة على محاولات التوافق و التوحيد المحاسبي للحصول على مستويات متشابهة من الإفصاح وطرق متشابهة للقياس من دولة الى أخرى.

ويقوم مفهوم المحاسبة المقارن على ان أحد الأسباب وراء وصف و مقارنة الممارسات المحاسبية المختلفة الموجودة حول العالم هو تمكين المحاسبين من فهم الاختلافات , وبالتالي تحسين قدراتهم على إدراك وفهم الجوانب الفنية و العملية للشركات القابضة الأجنبية و محاسبة الأقسام والفروع الأجنبية (Technical problems of parent –subsidiary accounting)

على الرغم من أن تاريخ المحاسبة يعتبر تاريخا دوليا, فإن الاهتمام بالمحاسبة الدولية سواء على المستوى المهني (profession) أو المستوى الأكاديمي(Academic) ظهر فقط في العقود الأخيرة من القرن السابق .حيث يبين الأدب المحاسبي أن سنة ١٩٧٢ اعتبرت نقطة تحول أساسية مراحل تطور المحاسبة الدولية .

و ان ما سبق هذه السنة يعد الفترة من الفترت التي كانت تطورات المحاسبة الدولية و الاهتمام بها تتم فقط من خلال عقد اجتماعات و مؤتمرات إقليمية بين المحاسبين لتبادل المعلومات و الخبرات بين دول الإقليم,فلم تكن هناك أي جهود تذكر فيما يتعلق بتقليل هذه الاختلافات في الممارسات المحاسبية الدولية . و من أمثلة على هذه المؤتمرات الدولية للمحاسبين:مؤتمر سانت لويس في سنة ١٩٠٤ و المؤتمرات اللاحقة له كل أربع سنوات في كل من أمستردام و نيويورك و برلين و باريس.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

مؤتمر المحاسبة الأمريكي (Inter-American Accounting Conference AIC)عقد هذا المؤتمر لأول مرة في عام ١٩٤٩ منذ ذلك التاريخ عقدت سلسلة من المؤتمرات و مجموعة من اللجان الفرعية تم إنشاؤها خلال حياة AIC اهتمت هذه المؤتمرات بالمشاكل المحاسبية Western hemisphere . في نوفمبر ١٩٥١ تم تأسيس الأتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين والماليين Union European des Experts Computable Economies et Financiers UEC و الذي يضم عضوية ١٢ جمعية المحاسبية مهنية من كل من النمسا وبلجيكا وفرنسا و ألمانيا الغربية ولو كسمبورج و هولندا و البرتغال و اسبانيا و سويسرا, وقد عقدت المؤتمرات لاحقا كل ثلاث سنوات تركزت مواضيعها حول المشاكل المحاسبية بأوروبا.في عام ١٩٥٧ عقد أول أول مؤتمر إقليمي لإتحاد محاسبي اسيا والمحيط الهادي (CAPA) في مانيلا لعقبة مؤتمرات كل ثلاث سنوات و قد تركزت مواضيع هذه المؤتمرات حول المشاكل محاسبية معينة بدول آسيا و الباسيفيك. في البداية الستينات أسست جمعية المحاسبة الامريكية (AAA)لجنة لتهم . مواضيع المحاسبة الدولية , كما تأسست في عام ١٩٦٦ المجموعة الدراسية الدولية للمحاسبين , (Accountants International Study Group AISG) لإجراء دراسات مقارنة على مواضيع محاسبية بثلاث دول هي المملكة المتحدة و كندا و الولايات المتحدة الأمريكية . و بنفس السنة أسس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) وبالتعاون مع منظمات مهنية مشابهة في كل من كندا و المكسيك و مجموعة وكالات الإغاثة العالمية , اللجنة الدولية للتعاون المحاسبي International Committee for Accounting Cooperation (ICAC) لغرض مساعدة الدول النامية في تطوير أنظمتها المحاسبية .بدون شك أن هذه المؤتمرات ساهمت في حل المشاكل المحاسبية المحلية للدول كما ساهمت في نقل الأفكار و الطرق المحاسبية من دول الى أخرى داخل هذه الدول المختلفة . هذه المؤتمرات و المنظمات كانت أيضا ضرورية لإدراك الاختلافات المحاسبية الموجودة بين الدول و أهمية العمل على تضييقها(بو نصار , حميدات ,٢٠١٦, ص ٢٠) .

الفترة المهمة لتطور المحاسبة الدولية هي ما بعد ١٩٧٢ وحتى الأن .كنتيجة للتطورات والاتصالات السابقة بين المحاسبين المهنيين على المستوى الإقليمي حيث دخلت المحاسبة الدولية مرحلة مهمة من مراحل تطورها . حيث اصبحت هناك جهود عملية تبادل لتقليل ماهي الاختلافات المحاسبية على المستوى دولي.في ١٩٧٢ ومن خلال المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة و المنعقد في مدينة سيدني بأستراليا تم ايجاد منظمتين محاسبيتين تهتم أساسا بالاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي لقد تمخض عن هذا تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) تهتم بإصدار معايير محاسبية على مستوى الدولي و سميت بمعايير المحاسبة الدولية (IAS) و نتيجة قبول هذه المعايير من قبل الشركات و سرعة انتشارها على مستوى العالم تم تغير اسم لجنة الى (ISAB) و تهتم بإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) في سنة ١٩٧٦ و لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين في سنة ١٩٧٧.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

اهداف معايير المحاسبية :

اهداف معايير المحاسبة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية عدّة أهداف مهمة، وتسعى لتطبيقها في المجالات المحاسبية، ومنها: تستخدم في إعداد البيانات المالية، وتجهيز القوائم المحاسبية، والتي تقبل قبولاً دولياً. تساهم في تحقيق التنسيق بين الإجراءات، والقواعد الخاصة بالمحاسبة. توفّر الوقت والجهد أثناء إعداد القوائم المالية، من خلال توحيد الإجراءات المحاسبية معاً. تدعم عمليّات التبادل النقدي الدولي، ممّا يُساهم في زيادة كفاءة الأسواق المالية. تساعد الشركات في الحصول على التمويل المالي المناسب، لتنجز كافة المشاريع التي تنفّذها (نفس المصدر السابق ص ٢٢)

ثانيا : أهمية المعايير المحاسبية :

و تكمن أهمية المعايير المحاسبة في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على كشوفات مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات و الموثوقية و تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين فهي ضرورية للأسباب التالية :(سلوم ونوري, ٢٠٠١, ص ٢٠).

أ-المقارنة :

تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل ,وهذه العملية تتطلب كشوفات معدة وفق أسس موحدة.وبما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات ,لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك الكشوفات .

ب-تكلفة معالجة المعلومات المحاسبية :

إن توحيد اسس إعداد الكشوفات يعد امرا ضروري لمتخذ القرارات, فإذا كانت الكشوفات المحاسبية معدة وفق أسس مختلفة و متعددة ,عندئذ يحتاج متخذ القرار لطريقة معينة لتوحيد أسس اعدادها , و هذا من شأنه أن يكلف متخذ القرار تكلفة إضافية لمعالجة هذه الكشوفات التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

ج-القدرة على فهم المعلومات :

معظم مستخدمي الكشوفات المالية لديهم قدرة محددة في فهم المعلومات المحاسبية,فاذا تم اعداد هذه الكشوفات وفق أسس غير موحدة ,يكون من الصعب على المستخدمين فهمها بشكل فعال في اجراء المقارنات بين الوحدات أو بين الفترات المالية للوحدة نفسها .

د-الدعم المنطقي :

ان المعايير المحاسبية المدعومة منطقيا تشير الى نقاط التقاء المحاسبين ,لأنه لابد من وجود نوع من الالتقاء بينهما في العمل, و تعد المعايير المحاسبية بمثابة نقطة التقاء المحاسبين حتى وان كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة.

هـ -انسيابية الاستثمار بين البلدان :

للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات,فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لابد أن يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان و هو الامر الذي يسهل عمل المقارنة هو اتباع طرائق المحاسبية الموحدة عند إعداد الكشوفات المالية ,وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة .

المحور الثالث

محاسبة الأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية

لقد سعت لجنة معايير المحاسبة المالية (F A S B) ضمن مشروعها الشامل الخاص بالمحاسبة عن الأدوات المالية إلى إصدار بيانات متعددة بهذا الخصوص . فأصدرت في آذار / ١٩٩٠ البيان رقم (١٠٥) الخاص بالإفصاح عن المعلومات بخصوص الأدوات المالية والمخاطر خارج الميزانية العمومية مع التركيز على مخاطر الائتمان . وفي كانون الثاني / ١٩٩١ كانت (F A S B) قد أصدرت البيان رقم (١٠٧) الخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية , وفي تشرين الثاني /١٩٩٤ أصدرت أيضا البيان رقم (١١٩) الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية ،ولكن وبسبب إن متطلبات هذا البيان تم تغطيتها بالبيان رقم (١٣٣) فان هذا البيان حل محل البيان رقم (١١٩). وفي حزيران / ١٩٩٨ أصدرت البيان رقم (١٣٣) الخاص بالمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط ليحل تماما محل البيان رقم (١٠٥) . وبعد ذلك عدل البيان رقم (١٣٣) بالبيان رقم (١٣٧) الصادر في حزيران / ١٩٩٩ .

. (Dyckman and other ,2001,p 271)

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

وعلى مستوى معايير المحاسبة الدولية فإن لجنة المعايير المحاسبية الدولية أصدرت المعيار الثاني والثلاثون في آذار / ١٩٩٥ الخاص بالأدوات المالية – الإفصاح والعرض وتم تعديله في عام ١٩٩٨ . وفي كانون الثاني/ ٢٠٠١ أصدرت اللجنة المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) والخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية والإفصاح عنها وأن الإجراءات المتبعة في هذا المعيار كانت على نحو مقارب جدا من القواعد الأمريكية الجديدة .

و لقد خصص مجلس المعايير المحاسبة الدولية اهتمام كبير للمعايير المتعلقة بالادوات المالية , وذلك لما تكتسبه من اهمية بالغة من حيث كونها أصبحت تشكل أهم أدوات الاستثمار ومصادر تمويل الوحدة الاقتصادية الحديثة , وازدياد حجم تداولها من خلال الأسواق المالية و بين المؤسسات المالية , و قد ازدادت الادوات المالية تنوعا وتعقيدا في الفترة الجديثة بفضل ما أنتجه التطور الحاصل على مستوى فكر الهندسة المالية , فبعدما كان الأمر يقتصر على الأدوات المالية التقليدية من الأسهم و السندات توسعت لتشمل ظهور الادوات المالية الثانوية أو المشتقة مثل خيارات عقود المقايضة و المبادلات , و هذه ما ادى الى ازدياد استخدامها من قبل الوحدات الاقتصادية في عملياتها الخاصة بما يتعلق بالمضاربة و التحوط (Hazel , 1997, p 7).

اولا : المفاهيم المتعلقة بالادوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية :

الادوات المالية بالاهتمام البالغ من قبل لجنة المعايير المحاسبة الدولية منذ منتصف تسعينات , والتي حرصت على إصدار أول معيار التى يتعلق بها و هو المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون (٣٢) في عام ١٩٩٥ على إعطاء المفاهيم الاساسية المتعلقة بالأدوات المالية , مع شرح اهم المصطلحات الاساسية التى تبدو صعبة الفهم و التطبيق(Whittington,1996,P 20) , لقد تم التغلب على هذه الصعوبة مع إصدار المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون (٣٩) , و لكن في تاريخ(٢٠١٨ \ ١\١) تم إلغاء هذه المعيار و تم دمجه مع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS٩) .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

ثانيا : مدخل عام الى معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية :

١ – المعيار ٣٢ -الأدوات المالية : العرض

(٣٢Financial Instruments Presentation (IAS

يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات في الميزانية و يحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها .ويتناول هذا المعيار طرق عرض كل من الأدوات المالية والموجودات المالية والالتزامات المالية و حقوق الملكية و كذلك بالنسبة للفوائد و أرباح الأسهم و الخسائر والمكاسب. يطبق هذا المعيار بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥ مع أخذ بعين الاعتبار التعديلات على المعيار ٧ من معايير التقرير لعام ٢٠٠٧ والتي تطبقت عام ٢٠٠٩.

٢ -المعيار ٣٩ – الأدوات المالية:الاعتراف و القياس

(٣٩Measurement (IAS & Financial Instruments :Recognition

يهدف هذا المعيار الى اكمال أحكام المعيار ٣٢ و ذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية و قياسها و الإفصاح عنها. طبق بعد أحدث تعديل من عام ٢٠٠٦, وفي آخر تعديل التى أجرى على المعايير المحاسبية تم إلغاء هذه المعيار في (١\١\٢٠١٨)و تم دمجه مع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS٩) .

٣ – معيار الإبلاغ المالي ٧ _ ٩ الأدوات المالية : الإفصاح

(٧- ٩Financial Instruments Disclosure (IFRS

يهدف المعياران إلى توفير الافصاحات في القوائم المالية و ذلك لتمكين مستخدميها من تقييم :

-أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة و أدائها .

- طبيعة و مدى المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية و الناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها و يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين (٣٢ و٣٩.) وتم تطبيق هذين المعيارين منذ عام ٢٠٠٧.

حينما شرعت لجنة المعايير المحاسبة الدولية الاهتمام بالموضوع الأدوات المالية أصدرت معيار المحاسبة رقم (٣٢) حيث قامت بوضع كافة المفاهيم و التعاريف المتعلقة بها , حتى تتمكن من توضيح الهدف من إبراز طريقة عرض هذه الأدوات من خلال قائمة الميزانية العمومية و بعدها تم اصدار المعايير الاخرى المتعلقة بالاعتراف و قياس الأدوات المالية و كذلك الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ..

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

وتزداد الأدوات المالية استعمالا يوم بعد يوم من قبل المؤسسات و الشركات و المصارف رغم تزايد درجة تعقيدها , وذلك لادارة المخاطر المالية الناجمة عن التقلبات الحاصلة على بعض من المتغيرات المالية , كما هو الحال بالنسبة لمعدلات الفائدة وأسعار الصرف , وكذلك تداول الأسهم و باقي الادوات الاساسية الاخرى (بونصار و حميدات ,٢٠١٧, ص ٩٣٤) .

و تجدر بالذكر ان كلا من المعيارين (٣٢, ٣٩) رغم أنهما صدرا بشكل منفصل فإنهم في الواقع العملي يتم تطبيقهما كوحدة واحدة , لأنهما يعالجان نفس الواقعة المحاسبية , و المعيار الدولي التاسع و الثلاثين (٣٩) يحتوى على إفصاحات إضافية عن المعيار الدولي الثاني والثلاثون (٣٢)

ثالثا : متطلبات الافصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية

لقد تم إصدار المعيار (IFRS٧) لتخصيصه فقط للافصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالادوات المالية ,وهو بذلك يلغي كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار (IAS٣٢). ويأتي تركيز المعيار (IFRS٧)على الإفصاحات عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق نظرا للتوسع الكبير في التعامل بالأدوات المالية, وما تشكله هذه الإفصاحات سواء كانت كمية أو نوعية من زيادة المعلومات عن الأدوات المالية ووضوحها و شفافيتها و التي تمكن المستفيدين وأصحاب العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد و عقلانية , خاصة بعد ظهور مشاكل عدة ناتجة عن عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها و المتعلقة بالأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها . (وسام,٢٠١١,ص١٦٦)

١. تعريف الإفصاح:

الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة مما ساعد المهتمين من خارج المشروعات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أنه "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة فيها".

و قد تطرق العديد من الكتاب لمفهوم الإفصاح وأهميته، فقد عرفه "Hendrickson" بأنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرة على سداد التزاماته.

وقدر عرفه "choi" بأنه نشر المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو أخرى بما يساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية..(وسام,٢٠١١,ص٩٣)

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

٢. متطلبات الافصاح عن الأدوات المالية بموجب المعيار ٧ IFRS:

١. يجب على الوحدة الاقتصادية تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة(الموجودات المالية,الالتزامات المالية,حقوق الملكية) و الافصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية :

- الإفصاح عن طبيعة التدفقات ومقدار التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها و المتعلقة بالأدوات المالية.
- أسس الاعتراف و القياس و السياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية بما ذلك الية تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات .

٢. هناك مجموعتان من الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار IFRS٧

١. معلومات عن أهمية الأدوات المالية .

٢. معلومات عن طبيعة و نطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية .

١. أهمية الأدوات المالية للمركز و الأداء المالي

يطالب IFRS 7 الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن المعلومات لتمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الوحدة الاقتصادية المالي و أدائه .و للمساعدة في تحقيق هذا الهدف ,يشترط IFRS٧ الإفصاح عن بنود الميزانية و بنود قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية و السياسات المحاسبية و محاسبة التحوط بالقيمة العادلة .(نفس المصدر سابق ,ص ١٥٧)

١. بنود الميزانية :

يشترط IFRS٧ إجراء افصاحات عن المبالغ المرحلة لكل من فئات الموجودات والالتزامات المالية المحددة في IAS٣٩ . ويجب توفير هذه الافصاحات اما في صلب الميزانية أو في الايضاحات المتممة لها .ويساعد الإفصاح عن المبالغ المرحلة حسب الفئة مستخدمي القوائم المالية على الفهم الى أي مدى تؤثر السياسات المحاسبية لكل فئة على المبالغ التي تتضمنها الموجودات المالية والالتزامات المالية .

- **البنود بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة :**

طبقا ل IAS٣٩ , مسموح للكيانات تصنيف الموجودات والالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة في حالة الوفاء بشروط محددة .وبالنسبة لبعض الموجودات و الالتزامات المصنفة بأنها كذلك,يشترط IFRS٧ افصاحات خاصة .و تسرى متطلبات الإفصاح هذه على القروض والذمم المدينة (أي عندما تقرض الوحدة الاقتصادية نقدية) و الالتزامات المالية (أي عندما تقترض الوحدة الاقتصادية نقودا)المصنفة بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة . وتشمل الإفصاحات المطلوبة معلومات عن مقدار التغير في القيمة العادلة للموجود أو

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

الالتزام القابل للارجاع الى التغيرات في مخاطرة ائتمان ذلك الموجود أو الالتزام (أي مخاطرة أن يسبب المقترض الخسارة المالية للمقرض من خلال العجز عن أداء الالتزام)مثل هذه المعلومات سيتم توفيرها عن التغير أثناء الفترة و عن التغير التراكمي منذ أن تم تصنيف الموجود أو الالتزام بأنه بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة .

بدون وجود مثل هذه المعلومات , فثمة تخوف من أن مستخدمي القوائم المالية قد يخطئون في تفسير تأثيرات الربح أو الخسارة للتغيرات في مخاطرة الائتمان .على سبيل المثال :إذا ازدادت مخاطر الائتمان لالتزام مالي بسبب الصعوبات المالية التي تواجه كيانا ما, فسوف تنخفض القيمة العادلة للالتزام المالي و ينتج عن ذلك مكسب للوحدة الاقتصادية .ويرى البعض أن ذلك متعارض مع البديهية حيث أن السبب في المكسب هو مشاكل الوحدة الاقتصادية المالية.

- **عمليات إعادة التصنيف:**

اذا أعادت الوحدة الاقتصادية تصنيف أصل مالي بحيث أن إعاد التصنيف تغير قياس الموجود من أصل مقاس بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة الى أصل مقاس بالقيمة العادلة أو العكس,يكون مطلوبا من الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن المبلغ المعاد تصنيفها و سبب اعادة التصنيف . مثل هذه المعلومات تكون مفيدة لأن اعادة التصنيف تؤثر على الكيفية التي يقاس بها الموجود المالي.

وفي بعض الظروف لا تصلح عمليات بيع أو تحويلات أخرى للأصول المالية لالغاء الاعتراف (أي أن الوحدة الاقتصادية الذي حول الأصل المالي ليس مسموحا له بحذف الأصل المالي أو جزء منه من قوائمه المالية).فربما تكون للوحدة الاقتصادية قد باعت الوحدة موجودا ماليا و لكنه احتفظت جوهريا بكل المخاطر والمكافآت الخاصة بالملكية ,و بذلك لا يكون إلغاء الاعتراف مسموحا.

فيما يتعلق بكل فئة من الموجودات المالية المحمولة وغير المؤهلة إلغاء الاعتراف,مطلوب من الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن معلومات عن:

- طبيعة مخاطر ومكافآت الملكية التي لا يزال الوحدة الاقتصادية معرضا لها.
- إجمالي المبلغ المرحل للموجود الأصلية ,مقدار الموجود التي لايزال الوحدة الاقتصادية يعترف بها (إذا كان مختلفا عن المبلغ المرحل الكلي للموجود الأصلية)و المبلغ المرحل للالتزامات ذات الصلة .

الهدف من هذه المعلومات هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أهمية المخاطر المحتفظ بها في تحويلات غير مؤهلة لالغاء الاعتراف.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

وإذا كانت الوحدة الاقتصادية قد رهنت موجوداتها المالية كضمان لالتزامات أو التزامات عرضية لها, فانه يكون مطلوبا منها الإفصاح عن المبلغ المرحل لتلك الموجودات المالية و الشروط المتصلة بالرهن .مثل هذه المعلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم الى أي مدى لن تكون الموجودات المالية متاحة للدائنين العامين الوحدة الاقتصادية في حالة الإفلاس .وإذا كانت الوحدة الاقتصادية تحتفظ بضمان (سواء كان ماليا أو غير ماليا)وكان مسموحا لها بيع أو اعادة رهن الضمان في ظل عدم العجز عن السداد من جانب مالك الضمان ,يكون مطلوبا منها الإفصاح عن القيمة العادلة للضمان المحتفظ به ,و القيمة العادلة لأي ضمان مباع أو معاد رهنه ,وما إذا كان على الوحدة الاقتصادية الالتزام بإعادة الشروط المرتبطة باستخدام الضمان.

و عندما تستخدم الوحدة الاقتصادية حسابا منفصلا لتسجيل الانخفاض في قيمة أصل مالي ما(حساب مخصص) بدلا من خفض المبلغ المرحل للأصل مباشرة,يشترط (IFRS٧) الإفصاح عن إجراء تسوية (مطالبة) للتغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة من كل فئة للأصول المالية (سحنون ,٢٠١٨, ص ٥٥) .

- **الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة :**

إذا كان الوحدة الاقتصادية قد أصدر أداة تحتوي على مكون التزام و مكون حقوق ملكية معا(كما هو محدد طبقا ل IAS٣٢) و كان للأداة مشتقات ضمنية متعددة توجد علاقة اعتماد متبادل بين قيمتها, فسوف يفصح عن وجود مثل هذه المكونات .

من أمثلة الأدوات ذات المشتقات الضمنية المتعددة سند قابل للتحويل و قابل للتسديد يعطي الجهة المصدرة الحق في استرداد الأداة من الحامل (أي مكون خيار شراء أجل ضمني)و للحامل الحق في تحويل الأداة الى حقوق ملكية الجهة المصدرة(أي مكون خيار تحويل حقوق ملكية ضمني),

بالنسبة لمثل هذه الأداة المالية ,تكون هناك علاقة اعتماد متبادل بين المكونات الضمنية لأنه إذا تمت ممارسة واحد يتم سداد الآخر .ويعني هذا أن مجموع القيم العادلة المحددة بشكل منفصل لمكونات الأداة المالية لن يساوي بالضرورة القيمة العادلة للأداة المالية ككل.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

- **حالات العجز عن السداد :**

طبقا ل IFRS[٧] ,يجب على الوحدة الاقتصادية توفير افصاحات عن حالات العجز عن سداد القروض مستحقة السداد و غير ذلك من اتفاقيات القروض الأخرى .مثل هذه الإفصاحات توفر معلومات عن الجدارة الائتمانية الوحدة الاقتصادية و إمكانات حصولها على قروض في المستقبل.(نفس المصدر السابق ص ٥٧)

٢. بنود قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية :

يجب IFRS[٧])) على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن بنود معينة للدخل و النفقة و المكاسب أو الخسائر اما في صلب القوائم المالية أو في الايضاحات المتممة لها .وتساعد هذه الإفصاحات المستخدمين على تقييم أداة الأدوات المالية للوحدة الاقتصادية و أنشطتها و تشمل الإفصاحات المطلوبة :

- **صافي المكاسب او الخسائر في قائمة الدخل عن كل فئة للموجودات المالية و الالتزامات المالية الواردة في IFRS 9 .**
- **مجموع دخل الفائدة و مجموع نفقة الفائدة (محسوبا باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) للموجودات المالية أو التزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة , و الأنشطة الائتمانية التي ينتج عنها الاحتفاظ بألوجود أو استثمارها بالنيابة عن أفراد و صناديق و خطط مزايا التقاعد و مؤسسات أخرى.**
- **دخل الفائدة على الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الذي استحق طبقا ل IFRS [٩] .**

الجانب العملي :

اولا. نبذة تعريفية عن مصرف بغداد

تم اختيار مصرف بغداد لأغراض تطبيق الأدوات المالية في ظل المعايير المحاسبية و الإبلاغ المالي في القوائم المالية وقد اختيرت القوائم المالية بعد تكييف محتوياتها لأغراض عمل على المعلومات المالية بسهولة ووضوح لسنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧ , ٢٠١٨. ومن أسباب اختيار مصرف بغداد كونه من المصارف الخاصة وقد تم تأسيسه متزامنا مع تأسيس سوق العراق للأوراق المالية وذلك في ١٨ / ٢ / ١٩٩٢ وهو أول مصرف يؤسسه القطاع الخاص بعد تعديل قانون البنك المركزي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١ ، وذلك استجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني ومساهمة في رفع نسب النمو الاقتصادي في العراق وتنشيط مجالات التجارة والاستثمار والادخار . ومنذ تأسيسه باشر نشاطه المتمثل بأعمال الصيرفة التجارية ، وفي ٦ / ١٠ / ١٩٩٧ قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي السماح لكافة

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

المصارف العاملة بممارسة أعمال الصيرفة الشاملة استثمارية وتجارية وقد أقرته الهيئة العامة للمصرف في اجتماعها في ٢٥ / ٩ / ١٩٩٨ . وفي أواخر عام / ٢٠٠٣ اتسع نشاطه ليشمل الصيرفة الدولية والتي أخذت بالتوسع في السنوات اللاحقة . وهناك سبب آخر وأساس لاختيار هذا المصرف وهو توجه إدارته إلى استخدام واعتماد المعايير الدولية في تنظيم حساباته وقد اعتمد لهذا الغرض مكتب Ernst & Young حيث تعاقد المصرف مع شركة أنظمة الحاسبات والاتصالات (شركة أردنية) لشراء نظام إلكتروني مصرفي متطور يتماشى مع التطور التكنولوجي العالمي .

ثانيا. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع و تواريخها :

بلغ رأس مال المصرف عند تأسيسه في عام ١٩٩٢ (١٠٠) مليون دينار والمدفوع (٢٥) مليون دينار واستمر بالتوسع في زيادة رأس المال المدفوع اعتباراً من عام ١٩٩٧ حيث وصل الى (١٦٠) مليون دينار . و توالت هذه الزيادات لغاية عام ٢٠٠٣ حيث وصل الى ٢,٦٤٠) مليون دينار ثم الى (٥,٢٨٠) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤ ومع نهاية عام ٢٠٠٥ وصل الى (٥٢,٩٧٣) مليون دينار بعد دخول بنك الخليج المتحد /بحريني الجنسية و شركة العراق القابضة المساهمين في المصرف . ثم تم زيادة رأس المال المدفوع إلى (٧٠) مليار عام ٢٠٠٨ . و الى (٨٥) مليار دينار عام ٢٠٠٩ و الى (١٠٠) مليار دينار عام ٢٠١٠ و الى (١١٢,٩) مليار دينار عام ٢٠١١ و الى (١٧٥) مليار عام ٢٠١٢ و الى (٢٥٠) مليار عام ٢٠١٣ .

ثالثا: شبكة فروع المصرف :

استكمالاً خطة المصرف في سنة ٢٠١٦ لإعادة انتشار فروعه في مواقع افضل بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي و ظروف المنافسة في السوق المصرفية , فقد شهد عام ٢٠١٧ دمج فرع (طليل) مع فرع (الناصرية) . و لايزال العمل جاري لدمج فروع (زاخو) مع (دهوك) و (الكوفة) مع (النجف) و (الزبير) مع (البصرة) .

كذلك اتخذ مجلس إدارة المصرف قرارا بدمج فروع (البنك) مع (السباع) و (الاعظمية) مع (الفلسطين) و (نيشتمان) مع (اربيل-شورش) و (الرمادي) مع (الفلوجة) و لايزال العمل جارياً لاستكمال دمج تلك الفروع الكترونياً . كما باشرت الدائرة الهندسية و بالتعاون مع شركة متخصصة بإعادة تأهيل فروع (تكريت) و (الموصل) و (الفلوجة)بسبب تعرضها للاذى من قبل عصابات داعش الارهابية . كما يمتلك المصرف فرعه خارج العراق في الجمهورية اللبنانية .

وبسبب تردي الاوضاع الامنية في كل من المحافظات (نينوى , الانبار , صلاح الدين) ولوجود اربعة فروع في هذه المحافظات و نتيجة انتهاء هذه الأحداث فإنه لم يتم تشكيل لجنة مركزية تتولى الكشف على هذه الفروع و تحديد الأضرار والخسائر بأنواعها المختلفة (نقد/اثاث/اضرار الابنية/نظم المعلومات و غيرها) وعدم تحديد مبالغ هذه الاضرار و الخسائر , و عليه فإنه تعذر تحديد الخسائر الفعلية لهذه الفروع كما بتاريخ القوائم المالية .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

واكتملت كافة إجراءات دمج سبعة فروع مع فروع اخرى و التي سبق ان تمت الموافقة على دمجها خلال السنتين (٢٠١٦-٢٠١٧) باستثناء توحيد البيانات المالية (عدا فرع طليل حيث تم توحيد البيانات المالية مع فرع الناصرية) و عليه فأن البيانات المالية للفروع المدمجة ظهرت بتاريخ القوائم المالية بشكل – مستقل و منفصل عن البيانات المالية للفروع المدمجة بها (باستثناء فرع طليل و فرع الناصرية)

ولأهمية هذا الموضوع نؤكد على ضرورة انجاز توحيد البيانات المالية المذكورة أعلاه و ضمن حسابات السنة المالية ٢٠١٨ و على ان يتم ذلك بالتنسيق مع الشركة المشرفة على برنامج النظام الالكتروني في المصرف .

رابعا. الهيكل التنظيمي للمصرف :

يمتلك المصرف هيكلا تنظيميا ووصفا وظيفيا مرتبطا به يحدد صلاحيات و مسؤوليات الادارات و الاقسام و الشعب المرتبطة به كجزء من متطلبات الحاكمية المؤسسية , فقد بادرت إدارة المصرف الى اعادة هيكلة المهام و المسؤوليات و ترجمتها في هيكل تنظيمي معدل لا يزال قيد التطوير ضمن مشروع السياسات والإجراءات ونماذج العمل , و سوف يضمن الهيكل التنظيمي و توضيح حدود صلاحيات و مسؤوليات كل الادارة \ القسم \ الشعبة , كما يتضمن فصل الوظائف المتعارضة التي قد تؤدي الى خروقات لانظمة الرقابة الداخلية , ومن جانب اخر يأخذ بالحسبان متطلبات البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية في تحديد الارتباطات والمسؤوليات في رفع التقارير , و يوضح الشكل التالي التشكيل الأساسي للهيكل التنظيمي في المصرف .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

رقم (١) هيكل

ليمي للمصرف

خامسا :

المركز

للمصرف

١. أصبح

المركز

للمصرف

المالي

:

المالي

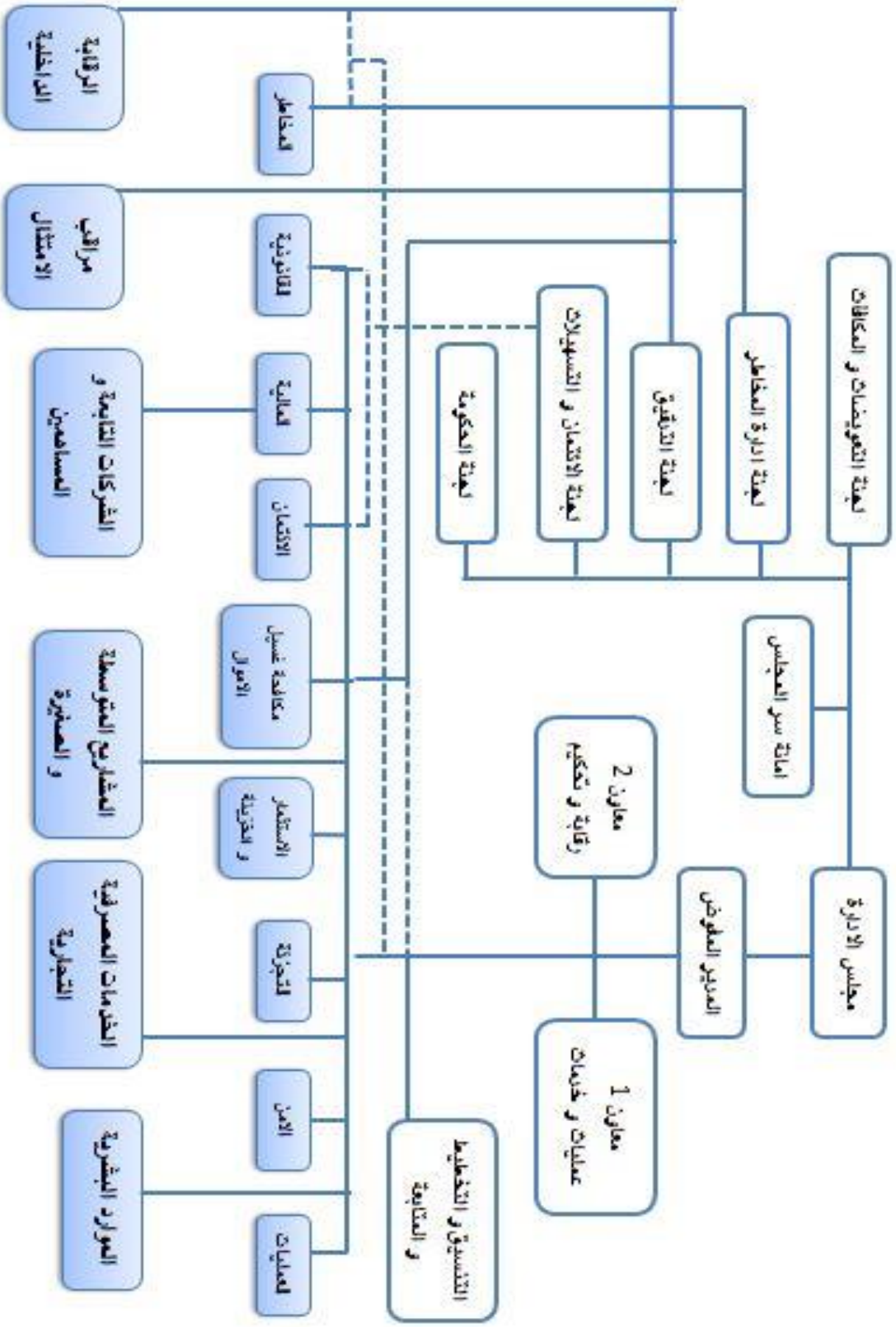

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

(١,٠٩٠,١٥٢,٦٤٧) ألف دينار كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ . وقد حصل انخفاض فيه بنسبة (٩٪) عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٦ اذ (١,٢٠٠,٤٢٤,١١٧) الف دينار .ساهمت الموجودات في هذا الانخفاض حسب فقراتها : فقرة النقد بنسبة انخفاض (٧,٥٪) . و الودائع لدى البنوك بنسبة انخفاض (١٠٪) . و الموجودات المالية بالقيمة العادلة (٢١٪) . الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بنسبة انخفاض (٨,٣٪) . فقرة الائتمان النقدي بنسبة انخفاض (٢٥٪) . و فقرة الموجودات غير الملموسة بنسبة انخفاض (٤٪) كما ساهمت المطلوبات في الانخفاض وهي كل من فقرة الحسابات الجارية والودائع والأرصدة البنوك لدى المصرف بنسبة انخفاض (١٣,٧٪). وكان لزيادة رصيد باقي الفقرات الأثر في تدني الانخفاض . اذ بلغت نسبة الزيادة في الموجودات الاخرى (٧٠٪) . و نسبة الزيادة في الممتلكات و المشروعات تحت التنفيذ بنسبة زيادة (٢,٥٪) و نسبة الزيادة في المطلوبات الاخرى (١٤٪) . ويوضح الجدول التالي تطور المركز المالي للمصرف للسنوات ٢٠١١_٢٠١٧ :

الجدول رقم (١) المركز المالي للمصرف

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
مليار دينار	٨٧٥	١,٣٠٠	١,٧٦٤	١,٨٢٧	١,٤٧٩	١,٢٠٠	١,٠٩٠

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات مصرف بغداد

٢.الائتمان التعهدي :

بلغ الائتمان التعهدي مبلغا مقداره (٧٠,٧١٧) مليون دينار في سنة ٢٠١٧ بالمقارنة مع سنة ٢٠١٦ حيث كان (٩٣,٦٠٦) مليون دينار و يلاحظ أن مبلغ الرهونات لقاء التسهيلات المصرفية بلغت (٣٩٦,٢٥١) مليار دينار و تمثل الضمانات الموقوفة لقاء الالتزامات التعاهدية ما يدل على حرص إدارة المصرف على اتباع سياسة ائتمانية بعيدة عن المخاطر وفيما يأتي كشف يمثل الالتزامات المتقابلة لقاء عمليات الائتمان التعهدي :

الجدول رقم (٢) تحليل الائتمان التعهدي في نهاية سنتي (٢٠١٧ و ٢٠١٦)

الفقرة	٢٠١٧/١٢/٣١		٢٠١٦/١٢/٣١	
	مليون دينار	الأهمية النسبية٪	مليون دينار	الأهمية النسبية٪
الاعتمادات المستندية المصدر	١١,٧٧١	٪١٧	١٤,٢٢١	٪١٥

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

الكفالات المصرفية المصدرة	٥٨,٩٤٦	٨٣٪	٧٩,٣٨٥	٨٥٪
مجموع الائتمان التعهدي	٧٠,٧١٧	١٠٠٪	٩٣,٦٠٦	١٠٠٪

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات مصرف بغداد

٣. الديون المشكوك في تحصيلها :

ان سياسة المصرف خلال عام ٢٠١٧ اقتضت تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها و الذي تم احتسابه انسجاماً مع متطلبات تعليمات البنك المركزي العراقي رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ , و دراسة و تحليل المحفظة الائتمانية وما يقابلها من ضمانات نقدية أو عينية تضمنت تصنيف الزبائن حسب جدارتهم الائتمانية ووضع الائتمان الممنوح لهم و بالاعتماد على مجموعة التقارير التي يوفرها النظام الإلكتروني المطبق وسعت ادارة المصرف خلال سنة ٢٠١٧ الى توفير نظام إلكتروني متخصص في تصنيف الائتمان و احتساب المخصص الكترونياً تم تفعيله في سنة ٢٠١٨ .

٤. السيولة النقدية :

يمثل حساب النقود (في الصندوق ولدى المصارف) السيولة النقدية للمصرف بالعملات المحلية والأجنبية . لقد اصبحت ادارة السيولة النقدية للمصارف التجارية من الانشطة التي يديرها المصرفيون ذوي الخبرة المتميزة وهي واحدة من أهم مقاييس كفاءة الإدارة التنفيذية.

بلغ رصيد النقود في الخزينة ولدى البنوك و المؤسسات المالية الاخرى (٧٤٩,١١٣,٣٨٩) الف دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل (٨١٨,١٨٦,٧٨٣) ألف دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ وبنسبة تغير (٨٪) كما بلغت نسبة النقود إلى الحسابات الجارية والودائع (١٠٥٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ .

٥. المصارف المراسلة :

لغرض توفير الخدمة الجيدة والسريعة والآمنة الى الزبائن فإن المصرف يعتمد في عملياته الخارجية على عدد من المراسلين من المصارف العربية والأجنبية لتغطية أعماله الخاصة بفتح الاعتماد إصدار الكفالات المصرفية الخارجية . و تنفيذ الحوالات الخارجية الصادرة و الواردة .

متطلبات تطبيق محاسبة الأدوات المالية المشتقة في مصرف بغداد

قام المصرف بتبنى معايير المحاسبة الدولية منذ عام ٢٠٠٥ بناء على طلب البنك المركزي العراقي بسبب الإقبال الواسع على هذه الأدوات و في العالم بشكل عام و خاصتا في العراق و اقليم كردستان من خلال سوق الاوراق المالية على تبني المعايير الإبلاغ المالي الدولي من قبل البنوك

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

العالمية و في الدول المجاورة مثل السعودية و الاردن و ليواكب التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة خاصة المطبقة في البنوك التجارية في العالم بصورة عامة وعلى مستوى الدول المجاورة و العراق بصورة خاصة

اولاً : البيانات المالية الموحدة :

أن بيانات و القوائم المالية المرفقة للسنة المالية ٢٠١٧ هي البيانات المالية الموحدة لشركة مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) و شركة بغداد للوساطة (شركة محدودة المسؤولية) و المملوكة بالكامل لمصرف بغداد و شركة الامين للتأمين (شركة مساهمة خاصة) حيث تبلغ نسبة مساهمة المصرف فيها (٥٠,٧٦٪) و التي تم تدقيق بياناتها المالية من قبل مكتب مراقب حسابات آخر .

ثانياً : النقد و النقد المعادل :

١. ان رصيد النقد و النقد المعادل بتاريخ الميزانية سنة ٢٠١٧ بلغ بحدود (٥٠٠,٩٠١) مليار دينار قياساً برصيد السنة السابقة (٢٠١٦) البالغ بحدود (٥٤١,٨٠٦) مليار دينار وبلغت نسبة الانخفاض (٧,٥٪)

٢. ان رصيد النقد لدى المصارف الخارجية بتاريخ الميزانية كما مبين ادناه :

حسابات جارية لدى بنوك خارجية	٥٠,٧٦٥ مليار دينار
استثمارات في ودائع بنوك خارجية	١٨٥,٧٦٩ مليار دينار

ثالثاً : مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية :

كان رصيد هذا المخصص و المدور منه الى سنة السابقة (٢,٨٦٨) مليار دينار , ان القيمة السوقية للاستثمارات (والأوراق المالية) و استناداً لأسعار آخر جلسة عقدت لسوق العراق للأوراق المالية خلال السنة المالية ٢٠١٧ كانت أقل من التكلفة الدفترية للمحفظة الاستثمارية بمبلغ (١,٥٨٥) مليار دينار . و قد خفض رصيد المخصص هذه السنة بمبلغ مقداره (١,٢٨٢) مليار دينار ليصبح مبلغ المخصص بتاريخ الميزانية (١,٥٨٥) مليار دينار و هو يغطي مبلغ الانخفاض بالكامل .(بعد التوحيد مع شركة الامين للتأمين و شركة بغداد للوساطة).

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

رابعا :ملخص للسياسات المحاسبية الهامة :

أسس الإعداد:

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية , باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة , و الموجودات المالية المتاحة للبيع و الأدوات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة .
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالدينار العراقي , و الذي يمثل عملة الأساس و العرض

ان اعداد القوائم المالية الموحدة بالتوافق مع معايير اعداد التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة و محددة كما يتطلب من الادارة ممارسة اجتهادات ذات اهمية في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة , لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الاجتهاد أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها افتراضات و التقديرات اساسية للقوائم المالية الموحدة

خامسا : الأدوات المالية :

تصنيف الأدوات المالية :

تصنف مجموعة الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر و القروض والذمم المدينة و المتاحة للبيع و المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة حيث تقوم الإدارة بتحديد التنصيف المناسب لكل اداة عند الاعتراف الأولي .

الاعتراف / إلغاء الاعتراف :

يتم الاعتراف بالموجودات المالية او المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للاداة يتم إثبات جميع عمليات الشراء و البيع العادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة و تاريخ السداد في قائمة الدخل او في الدخل الشامل الآخر وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة . ان عمليات الشراء - البيع العادية هي مشتريات او مبيعات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الاطار الزمني الذي تحدده الانظمة والأعراف السائدة في السوق .

يتم إلغاء الاعتراف الموجود المالي (كلياً أو جزئياً)أما عندما ينتهي الحق في الحصول على تدفقات نقدية من الموجود المالي او عندما قيام المجموعة بنقل حق الحصول على التدفقات النقدية منه او تلتزم بدفع التدفقات النقدية المستلمة لطرف ثالث بدون أي تأخير جوهري : اضافة الى مايلي

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

(أ)عندما تقوم المجموعة بنقل كافة مخاطر و منافع الموجودات ,

(ب) عندما تحتفظ المجموعة بكافة مخاطر و مزايا الموجود ولكن نقلت السيطرة عليها .

و يتم قياس جميع الموجودات المالية او المطلوبات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة . تم اضافة تكاليف العملية فقط لتلك الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر , يتم الاعتراف بتكاليف العملية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر في قائمة الدخل الشامل .

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة :

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة و الموجودات المالية المصنفة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر . يتم تصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة إذا تم حيازتها لغرض البيع او الشراء في المدى القريب . يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في صافي إيرادات الاستثمار . يتم احتساب الفوائد المحققة في إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعالة , في حين يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح تحت بند الإيرادات التشغيل في قائمة الدخل الموحد عندما يثبت الحق في استلام الدفعات . يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر اذا تم ادارتها و تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة الموثوق بها وفقاً لاستراتيجية الاستثمار الموثقة . بعد الاعتراف الاولي يتم اعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة بالقيمة العادلة مع ادراج كافة التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد . يتم تصنيف الأدوات المشتقة محتفظ بها للمتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تحوط .

الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق :

يتم تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة او الممكن تحديدها ولها تاريخ استحقاق محدد . محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عندما يكون لدى المجموعة النية و القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

بعد الاعتراف الأولي , يتم إدراج الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة , ناقصاً خسائر انخفاض القيمة , إذا كان الغرض من اقتنائها المتاجرة . يتم احتساب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم او علاوة عند الشراء و الرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعالة .يتم عرض الإطفاء في القائمة الدخل الموحد للاستثمار مالية – محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

القروض والذمم المدينة الأخرى :

وهي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة او قابلة للتحديد و غير مدرجة في سوق نشط و بالتالي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت . يتم تصنيف القروض و السلفيات للزبائن "قروض وذمم مدينة أخرى".

الموجودات المالية المتاحة للبيع :

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع حقوق الملكية و سندات الدين أن الاستثمارات في الاسهم المصنفة متاحة للبيع هي تلك الاستثمارات غير المؤهلة قروض وذمم مدينة أو محتفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق او بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر , سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي يعتزم الاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن و التي يمكن بيعها استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم .

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعالة يتم تصنيف "ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى" و ودائع العملاء" و المطلوبات الأخرى" مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة.

الضمانات المالية :

في سياق الأعمال الاعتيادية ,تقوم المجموعة بتقديم ضمانات المالية تشمل الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان و تعهدات أخرى . يتم الاعتراف بالضمانات المالية مبدئيا في القوائم المالية بالقيمة العادلة ,كونها علاوة مستلمة . يتم إطفاء العلاوة المستلمة في قائمة الدخل الموحد ضمن" الإيرادات العمولات " على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان , يتم قياس متطلبات الضمان بالقيمة العادلة للمبلغ المعترف به مبدئيا ناقصا الاطفاء او قيمة التزام مالي قد ينشأ نتيجة الضمانات المالية , يتم تسجيل أي زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحد .

قياس القيمة العادلة :

تقيس المجموعة الاولى أدواتها المالية في تاريخ المركز المالي . القيمة العادلة هي قيمة الذي سيتم استلامه من بيع موجود أو المدفوع لتحويل التزام في معاملة المنظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس , يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام :

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

- في السوق الرئيسى للموجودات والمطلوبات أو
- في غياب السوق الرئيسي , في السوق الاكثر ملائمة للموجودات او المطلوبات .

يجب ان يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة للوصول إليه من قبل المجموعة , يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون الآخرون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام , على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون لمصالحهم الاقتصادية .

ان قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال استخدام الاصل بأعلى وأفضل استخدام له أو ببيعه الى مشارك اخر في السوق يستخدم موجود في أعلى وأفضل استخدام له .

تستخدم مجموعة أساليب التقويم المناسبة التي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وتعظيم استخدام المدخلات الملائمة ذات الصلة و تقليل استخدام المدخلات غير الملائمة .

يتم تصنيف جميع الموجودات و المطلوبات التي يتم قياسها و الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المبين ادناه على اساس ادنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل :

- المستوى ١ : الاسعار المعلنة (غير المعدلة) للموجودات أو المطلوبات في أسواق النشطة .
- المستوى ٢ : أساليب التقويم التي يكون فيها أدنى المستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة يمكن الوصول إليها بشكل مباشر أو غير المباشر .
- المستوى ٣ : أساليب التقييم التي تكون فيها ادنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة لا يمكن الوصول إليها

التكلفة المطفأة :

يتم احتساب التكلفة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة و يأخذ هذا الاحتساب بعين الاعتبار أي علاوة او خصم عند الحيازة و يشمل تكاليف المعاملة و الرسوم التي تشكل جزءاً من معدل الفائدة الفعالة .

تقاص الأدوات المالية :

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية و المطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات و تسوية المطلوبات في نفس الوقت .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

الموجودات المعلقة للبيع :

تستحوذ المجموعة احياناً على موجودات غير نقدية لتسوية بعض ذمم التمويل المدينة و القروض و السلفيات . تدرج هذه الموجودات بالقيمة الدفترية لذمم التمويل المدينة ذات الصلة و القروض و السلفيات او القيمة العادلة الحالية ايهما اقل يتم الاعتراف بالارباح او الخسائر الناتجة عن الاستبعاد و خسائر اعادة التقييم في قائمة الدخل الموحد .

انخفاض قيمة الموجودات المالية :

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ القوائم المالية الموحدة . يعد الموجود المالي او مجموعة الموجودات المالية منخفضة القيمة فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على أن لانخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حادث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي بالموجود و حدث الخسائر (او الاحداث) تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي او مجموعة الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثق . إن الدليل الموضوعي على ان موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية و المصنفة قروض وذمم مدينة أخرى قد انخفضت قيمتها تتضمن ما اذا كان اي قسط او فائدة متأخرة اكثر من ٩٠ يوماً او ان هناك اي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استمرارية اعمال الطرف المقابل, و تراجع التصنيف الائتماني . خرق الشروط الأصلية للعقد و القدرة على تحسين الأداء بمجرد نشوء صعوبات مالية , و تدهور قيمة الضمانات و ما في ذلك .

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة لكل موجود ذو اهمية نسبية عالية بشكل فردي و مجموعة الموجودات الاخرى التي لاتعتبر ذات اهمية نسبية عالية بشكل فردي , باستثناء الموجودات المالية المصنفة المستحق من البنوك والمؤسسات المالية و القروض و الذمم المدينة حيث ان الحد الادنى للمخصص العام وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي قد تم اتباعه يتم قياس خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المصنفة قروض وذمم مدينة أخرى على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للموجود و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما في ذلك المبالغ القابلة للاستيراد من الضمانات , و المخصصة بمعدل الفائدة الفعالة الاصلية للموجود المالي. إذا كان للموجود المالي معدل فائدة متغير , فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة انخفاض في القيمة هو معدل الفائدة الفعالة الحالي المحدد بموجب العقد . يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجود من خلال استخدام حساب مخصص و يتم تسجيل مبلغ الخسارة في قائمة الدخل الموحد .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

جدول رقم (٣)

تحليل الموجودات و المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (المبالغ بآلاف الدنانير العراقية)

الموجودات المالية	حين الطلب	أقل من ٣ اشهر	من ٣ الى ١٢ شهر	منذ ١ سنة الى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
النقد والنقد المعادل	٥٠٠,٩٠١,٧٨٠	_	_	_	_	٥٠٠,٩٠١,٧٨٠
المستحق من البنوك و المؤسسات المالية الاخرى	٦٩,٥٨٢,٩٠٣	_	١٧٨,٦٢٨,٧٠٦	_	_	٢٤٨,٢١١,٩٠٦
استثمارات في الموجودات متاحة للبيع	٤,٦٣٤,٥٠٦	_	_	_	_	٤,٦٣٤,٥٠٦
قروض وذمم مدينة أخرى	_	٩٠,٧٢٨,٧١٢	٩,٦٨٦,٧٥٨	٤٥,١٨٦,٧٩٢	_	١٤٥,٦٠٢,٢٦٢
موجودات اخرى	-	[illegible]	[illegible]	-	-	[illegible]
المجموع	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]
المطلوبات المالية						
ودائع العملاء	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	-	[illegible]
المستحق من البنوك و المؤسسات المالية	[illegible]	-	[illegible]	-	-	[illegible]

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

الاخرى						
مطلوبات أخرى	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	-	[illegible]
مخصص الضريبية	-	-	[illegible]	-	-	[illegible]
المجموع	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	-	[illegible]

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات مصرف بغداد الاهلي

تبين من الجدول السابق أنه يتم الإفصاح عن الأدوات المالية في مصرف بغداد الاهلي وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS٩) تواجه المصارف التي تتبع استراتيجية التحوط الكامل مشكلة ، وهي إن مثل هذا النوع من التحوط ليس بالسهولة إن يتأهل لمحاسبة التحوط وفقا لمتطلبات هذه المعايير . ونحن ألان بصدد تحليل أثر المعايير الحديثة للادوات المالية التي يتعامل بها مصرف بغداد والذي يرغب بالاستمرار على استراتيجيات التحوط الكامل ، وبعبارة أخرى فإن مصرف بغداد ليس لديه الرغبة باستخدام خيار محاسبة التحوط التي جاء بها المعيار الإبلاغ المالي الدولي (٩) . إن هذا المعيار ادخل تغيير ضروري ، فقد صنف الموجودات المالية إلى أربع فئات وهي : الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة ، الموجودات المالية المتوفرة للبيع ، الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق ، والقروض التي أحدثها المصرف . وفي الواقع ، فإن مصرف بغداد لم ينتهج مثل هذا التصنيف وبالتالي فإن الموجودات المالية المتوفرة للبيع (٤) مليون دينار عراقي لسنة (٢٠١٧) والموجودات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق يبلغ (٨٩) مليون دينار عراقي لسنة (٢٠١٧) ، حاليا تدمج وتظهر تحت فقرة واحدة هي الاستثمار في الأوراق المالية التى تبلغ (٩٣) مليون دينار عراقي لسنة (٢٠١٧) ، ولذلك تم فصل الاستثمار في الأوراق المالية إلى متوفرة للبيع ومحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ، وسيتم الإفصاح عن هذين الصنفين بصورة منفصلة في القوائم المالية . كما لم يتم تصنيف سندات الدين إلى صنف "القروض والذمم المدينة التي أحدثتها الشركة" طالما إن الأموال لم يتم توفيرها مباشرة للمدين وكما لا يوجد نية للإدارة ببيعها مباشرة أو على المدى القصير والتي يجب تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة . وبناءا على ذلك فان القروض التي لا تحدثها الشركة يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها حتى الاستحقاق أو متوفرة للبيع أو محتفظ بها للمتاجرة حسبما هو مناسب . بالنسبة للمشتقات التي لم يتم تصنيفها على أنها أدوات تحوط فأنها تصنف على أنها موجودات لأغراض المتاجرة ، وبالتالي ولأغراض القياس فانه يتم قياسها بالقيمة العادلة وان التغيرات في القيمة العادلة يتم الاعتراف بها في صافي الدخل .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

والذي يجب التنويه عنه أنه وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الحديثة فإن بعد الاعتراف المبدئي يجب قياس كافة الموجودات بمقدار القيمة العادلة (ومن ضمنها المشتقات التي هي موجودات إلا إذا كانت جزءا من علاقة تحوط تحقق شروط محاسبة التحوط) ، فيما عدا القروض والذمم المدينة التي أحدثتها الشركة " أي قام المصرف بتسليم المبلغ النقدي أو الخدمات إلى المدين مباشرة " والتي لا توجد نية للإدارة الاحتفاظ بها للمتاجرة ، وكذلك الاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت ، مثل أدوات الدين ، والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجباريا والتي تنوي الشركة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق ويجب إن تتوفر القدرة على الاحتفاظ بها ، والموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (مثل أدوات حقوق ملكية ليس لها سوق نشط) . إن هذه الفقرات الثلاثة يتم قياسها بمقدار التكلفة المطفأة.

أما بالنسبة للمطلوبات المالية فانه بعد الاعتراف المبدئي يجب قياس كافة المطلوبات لأغراض المتاجرة(ومن ضمنها المشتقات التي هي مطلوبات ، إلا إذا كانت جزء من علاقة تحوط تحقق شروط محاسبة التحوط) بالقيمة العادلة ، إما خلافا لذلك فإنه يتم قياسها بالتكلفة المطفأة .

إذن بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية التي يراد قياسها بمقدار قيمتها العادلة فإن التغيرات في القيمة العادلة بعد إعادة القياس ، فإمام الشركة خيارين لمعالجة هذه التغيرات: أما الاعتراف بهذه التغيرات بكاملها في صافي دخل الفترة ، أو الاعتراف بالتغيرات في صافي دخل الفترة فقط بالنسبة للموجودات و المطلوبات لأغراض المتاجرة ، أما الأدوات المالية التي هي ليست لأغراض المتاجرة فإن التغيرات يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية (الدخل الشامل – الأخرى) إلى أن يتم التخلص من الموجودات أو المطلوبات ، فان هذه التغيرات التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل (حقوق الملكية) تذهب إلى صافي دخل الفترة التي يتم التخلص بها من الموجودات أو المطلوب . وبالنسبة مصرف بغداد فإن موجودات مكتب الصيرفة تصنف إما على أنها "موجودات أحدثتها الشركة" أو أنها "موجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق" ، أما مطلوبات مكتب الصيرفة فانه يستمر تحميلها على أساس الكلفة المطفأة . تقاس موجودات مكتب الصيرفة المصنفة على أنها "موجودات متوفرة للبيع" بالقيمة العادلة ، وان المكسب أو الخسارة الناجمة عن التغير في قيمتها العادلة يجب إما أن تحمل في صافي دخل الفترة التي نشأ فيها ،أو تحمل مباشرة في حقوق الملكية – الدخل الشامل الاخر (Other Comprehensive Income) ، إلى أن يتم التخلص من الموجود أما عن طريق بيعه أو تحصيله وبالوقت نفسه يجب إدخال المكسب أو الخسارة المتراكمة المعترف بها في السابق في حقوق الملكية في صافي دخل الفترة كنتيجة للتخلص من هذا الموجود . وبنفس الطريقة إذا سبق وان تم الاعتراف بموجود مالي مسجل بمقدار قيمته العادلة والتي هي أقل من التكلفة الأصلية لامتلاكه وتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية ، وقد توفرت أدلة موضوعية على إن هذا الموجود انخفضت قيمته فعلا ، فان صافي الخسارة المتراكمة التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية (الدخل الشامل – الأخرى) يجب استبعادها من الدخل الشامل والاعتراف بها في صافي دخل الفترة,

نستنتج مما تقدم بأن المعايير المحاسبية الدولية الحديثة قد أعطت الخيار في الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للموجود إما مباشرة في دخل الفترة أو مباشرة في الدخل الشامل – الأخر (حقوق الملكية) ، وبالتالي فإن الممارسة الحالية فيها مختلطة . ومن

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

خلال الإطلاع على ممارسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الحديثة للإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية فان بعض الدول التي تستخدم هذه المعايير أمثال المملكة العربية السعودية والأردن أو بعض من الدول الأوربية فإنها تستخدم الخيار الثاني (أي الاعتراف بالمكسب أو الخسارة في الدخل الشامل – الأخر / حقوق الملكية) . عليه فإننا سنتجه في تطبيقنا العملي أيضا بمعاملة هذه المكاسب أو الخسائر في حقوق الملكية

أولا : استنتاجات

١. إن السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية هو نمو حركة الاستثمارات المالية ما بين الدول المختلفة وبالتالي فإن حماية هذه الاستثمارات المالية في أي دولة تتطلب إن تتوافر للمستثمرين تقارير مالية أعدت بناءا لمتطلبات معايير ذات جودة عالية عالميا بحيث توفر هذه المعايير عند استخدامها قابلية للمقارنة بغض النظر عن دولة الشركة المصدرة لهذه التقارير المالية . و نلاحظ إن عدد ليس بالقليل من الدول اتجهت عن طريق مجالسها الوطنية الخاصة بوضع المعايير المحاسبية نحو توفيق معاييرها المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية بدرجات مختلفة تبعا للظروف البيئية لكل دولة .

٢. إن الأدوات المالية أصبحت أكثر تعقيدا وشاع استخدامها في العقدين الماضيين كما إن المتطلبات المحاسبية الخاصة بتوفير قيمة عادلة ومعلومات أخرى عن الأدوات المالية فيما يتعلق عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية أخذت في الاتساع فكانت هناك حاجة لتطوير معيار شامل حول الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها في الوقت الذي لا يوجد في في العراق معايير خاصة بمعالجة الأدوات المالية.

٣. إن السبب وراء اتجاه المصارف نحو استراتيجيات التحوط باستخدام الأدوات المشتقة هو إن المصارف لا تكون قادرة في أغلب الأحيان على إجراء تعديل فقرات الميزانية العمومية بالطريقة التي تتوافق مع تحركات أسعار الفائدة وخصوصا في الأمد القصير من أجل تحقيق أعلى صافي دخل من الفائدة . أضف إلى ذلك حالة عدم التأكد وتعرض أسواق المال إلى تقلبات شديدة .

٤. إن من بين أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف هو مخاطر تغير أسعار الفائدة ، ونظرا لان صافي الدخل من الفوائد يشكل نسبة كبيرة من عوائد المصرف ، فإن مخاطر سعر الفائدة تكتسب أهمية خاصة ، إذ إن حالة ارتفاع أسعار الفائدة يخلق للمصارف مخاطرة تتمثل بدفع أسعار أعلى على الودائع لآجل وغيرها من متطلبات المصرف قياسا بما تحصل عليه من موجوداتها ، والحالة معاكسة تماما حينما تنخفض أسعار الفائدة.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

ثانيا : التوصيات

١. إن تقوم الدول بتبني أجزاء فقط من المعايير المحاسبية الدولية التي بالإمكان تطبيقها على بيئتها وخلق فرص التعاون بينها وبين المنظمات المهنية المحاسبية الدولية عند وضع المعايير المحاسبية من أجل تحقيق قدر كاف من القبول ، وكذلك التعاون في معالجة المعوقات وتطوير التشريعات التي تساعد على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول المعنية .

٢. إن تبني المعايير المحاسبة الدولية الحديثة المتعلقة بالأدوات المالية يمكن من خلالها الوقوف على المشاكل التي يصعب معالجتها في ظل المبادئ المحاسبية و ذلك طريق الممارسة وعقد الندوات والمؤتمرات وإقامة دورات تدريبية و ورش عمل تتناول الشرح الوافي لإجراءات العمل ضمن هذه المعايير الحديثة واقتراح إدخالها ضمن مقررات الدراسة الأولية والعليا .

٣. ضرورة وجود سياسة محددة لإدارة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف من خلال استخدام المشتقات المالية ، والسعي وراء وضع أساليب رقابية مناسبة ، كما ولا بد من تفهم طبيعة التعامل بالأدوات المشتقة من ناحية القضايا المتعلقة بالمخاطرة والقضايا الرقابية والمحاسبية التي تؤدي إلى نجاح المصرف في استخدام الأدوات المشتقة ضمن استراتيجية تقليل التعرض لمخاطرة تقلبات أسعار الفائدة وبالتالي التقليل من تقلبات صافي الدخل من الفائدة .

٤. على المصرف المتعامل في الأدوات المالية المشتقة التمييز بين الأرباح المتحققة من المتاجرة في هذه الأدوات وسائر الأدوات الاستثمارية الأخرى ، وبالنسبة للأدوات المستخدمة لأغراض التحوط من مخاطرة أسعار الفائدة ، كذلك على المصرف توضيح الطرق المحاسبية المتبعة بشأن النشاطات المتعلقة بهذه الأدوات المالية وتوضيح التفاصيل عن الأرباح والخسائر المتعلقة بها ، كما يتوجب على المصرف الإفصاح عن القيمة العادلة لكل من أدوات التحوط والبنود المحوطة .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

Requirements for the possibility of applying international accounting standards on financial instruments-an applied study in the national bank of Baghdad

Dilan Abdullah Mohammed

Accounting Department, College of Administration and Economics, University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq.

Email: dylan_fa@ymail.com

Basira Majeed Najm

Accounting Department, College of Administration and Economics, University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq.

Email: Basira.Najm@univsul.edu.iq

Abstract:

The reality today proves that growth and success have become the share of financial markets that have learned how to read the road map and achieve leadership by investing in the so-called derivatives, where the center of gravity in financial markets has shifted from relying on simple financial instruments to relying on Great for innovation and creativity to create innovative financial products that cover the needs of investors. The issue of derivatives has become an important place in global markets. The importance of this study is illustrated by the nature of the accounting treatment of these instruments and how they are disclosed in the annual financial statements of companies and banks dealing with them according to the international accounting standard No. (32) and how to recognize and measure the financial instruments, and disclose them according to the International Accounting Standard No. (7-9), in order to clarify the nature of the analysis required to determine the correct accounting processing when using these instruments, as the financial statements published by the dealers of financial instruments and provided to end users must include sufficient information about them with To clarify the risks for which the transactions were carried out, the extent to which such information is covered (is it for hedging purposes or for trading purposes), the degree of risk and how to account for it, and through this process has been

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

concluded among the most important risks to which the bank is exposed is the risk of changing interest rates, given that the net Interest income constitutes a large percentage of the bank's returns, the interest rate risk is particularly important, as the case of high interest rates creates for banks the risk of paying higher rates on deposits for the future and other bank demands compared to what they get from their glory, and the situation is quite the opposite when the Shame interest. The study recommends that the bank dealing in derivative financial instruments distinguish between the profitability of trading in these and other investment instruments, and for the instruments used for the purposes of hedging the risk of interest rates, as well as the bank to clarify the accounting methods used The bank must disclose the fair value of both hedge stake and hedge funds.

kye words : Derivatives , Financial instruments, Risk, Financial markets Iraq

پوختە:

لە واقعی ئێستادا , گەشەسەندن و سەرکەوتن بوەتە جێی تێڕامانی بازارە دارایيەکان کە لەوە دەگەین چۆن نەخشەی ڕێگا بخوێنینەوە وە چۆن بتوانین سەرکردایەتی بکەین لە ماوەی وەبەرهێناندا و لە چێوارچێوەیەکدا کە پێی دەوترێت لێکەوتە دارایيەکان, چەقی قورسیای لە بازارە دارایيەکاندا لە ئامرازێکی دارایی سادە وە گۆڕاوە بۆ داهێنان کاری بەشێوەیەکی بەرچاو وە هەروەها داهێنان بۆ دروستکردنی بەرهەمی دارایی سەردەمیانە کە پێویستیەکانی وەبەرهێنەرەکان پڕ بکاتەوە.

بابەتی لێکەوتە دارایيەکان بوونەتە بەشێکی گرنگی بازاڕی جیهانی , گرنگی ئەم تۆێژینەوەیە ڕوون دەبێتەوە بەهۆی سروشتی مامەڵەکردن و چارەسەرکردنی ژمێریاری ئەم ئامرازانە و چۆنیەتی دەرخستنیان لە لیستەکانی سالانەی دارایی کۆمپانیا و بانکەکان بە پێی ستانداردی ژمێریاری نێودەوڵەتی ژمارە (٣٢) وە چۆنیەتی ناسینەوە و پێوەردانان بۆ ئامرازە دارایيەکان وە دانانی دەرخستە بۆیان بە پێی ئەوەی کە لەستانداردی ژمێریاری نێودەوڵەتی ژمارە (٩,٧) هاتووە , بۆ ئەوەی سروشتی لێکدانەوەی داواکراو ڕوونبکرێتەوە و چارەسەرێکی دروستی ژمێریاری بۆ دیاری بکرێت لە کاتی بەکارهێنانی ئەم ئامرازانەدا , وە بڵاوکردنەوەی لیستە دارایيەکان لە لایەن مامەڵەکاریان بازرگانانەوە و پێدانی بە دواهەمین بەکارهێنەران کە دەبێت زانیاری پێویستیان هەبێت دەربارەیان لەگەڵ ڕوونکردنەوەی مەبەستەکان کە مامەڵەکانی پێ جێبەجێ بکرێت و وەها زانیاریەك (ئایا مەبەستی پاراستن بێت لە زیانی دارایی یان مەبەستی بازرگانی بێت) , پلەی مەترسیداربوون و هەژمارکردن بۆی وە لەماوەی ئەم ماندووبوون و گەڕانەدا ئە نجام دەست دەکەوێت کە لە هەر گرنگترین ئەو مەترسیانەی کە ڕووبەڕووی بانکە کە دەبێتەوە بریتیە لە مەترسی گۆڕانکاری نرخی زیادەکان (سوود) وە ڕاونین لەوەی کە داهاتی پوخت لە زیادەکاندا (سوود) ڕێژەیەکی گەورە پێکدەهێنێت لە گەڕاوەکانی بانکەکەدا و مەترسی نرخی سوود گرنگیەکی تایبەت وەردەگرێ , حاڵەتی بەرزی ڕێژەی سوود مەترسیەك بۆ بانکەکان دروست دەکات بەوهۆیەوە دەبێت ڕێژەیەکی زیاتر پارە بدات وە بەرپرسیاریەتیەکانی تر کە پەیوەندیدارە بەوەی بانکەکە هەیەتی

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

, وە حاڵەتەکە بە تەواوی پێچەوانە دەبێتەوە کاتێ کە ڕێژەو نرخی سوودە کەم دەکاتەوە . ئەم تۆڕینەوەیە ڕێنمایی بانکە مامەڵەکارەکان دەکات لە ئامڕازە لێکەوتە داراییەکان لە جیاکردنەوە و ناسینەوە لە نێوان قازانج زانراوەلە بازرگانی ئەم ئامڕازانەدا و ئامڕازە وەبەرهێنەکانی دیکە , وە سەبارەت بە بەکارهێنانی ئامڕازەکان بۆ مەبەستی پاراستن لە مەترسی نرخی سوودەکان , هەروەها دەبێت ڕێگاکانی ژمێریاری ڕوون بکاتەوە کە بۆ چالاکیەکانی پەیوندیدار بە ئامرازە دراراییەکان دەبێت و درێژەی زانیاری لە قازانج و زەرەری پەیوەندیدار ڕوون بکاتەوە , پێویستە لەسەر بانک کە بەهای دادپەروەرانەی هەر یەک لە ئامڕاز و بەندەکانی پاراستن لە زیانە داراییەکان بخاتە ڕوو :

کلیلە ووشە: لێکەتەی دارایی (مشتقات) , ئامڕازی دارایی , مەترسی , بازاڕی دارایی لە عێراق .

المراجع:

التقرير السنوي لمصرف بغداد سنة ٢٠١٦ .

التقرير السنوي لمصرف بغداد سنة ٢٠١٧ ..

قانون البنك المركزي العراقي الصادر بالأمر رقم (٥٦) عن سلطة الائتلاف المؤقتة في آذار، ٢٠٠٤ .

قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته .

قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل لسنة ٢٠٠٤) .

اسعد ، رياض ، " برنامج المشتقات المالية " ، عمان ، ١٩٩٨ .

التميمي ، ارشد فؤاد وسلام ، اسامة عزمي ، " الاستثمارات بالاوراق المالية تحليل وإدارة " ، دار المسيرة ، الاردن ، الطبعة الاولى ،٢٠٠٤ .

جعفر ، عبد الإله نعمة ، " محاسبة المنشآت المالية-البنوك وشركات التأمين " ، دار حنين، عمان ،١٩٩٦ .

حبش ، محمد محمود ، " الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة-تطبيقات عملية ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ .

حسنين ، عمر السيد ، " دراسات في المحاسبة المالية " ، الدار الجامعية للطباعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ..

الراوي ، خالد وهيب ، " إدارة المخاطر المالية " ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ١٩٩٩ .

رمضان ، زياد وجودة ، محفوظ ، " الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك " ، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ .

الشيرازي ، عباس مهدي ، " النظرية المحاسبية " ، الطبعة الاولى ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

طه ، طارق ، " إدارة البنوك " ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .

العاني ، عماد محمد علي عبد اللطيف ، " اندماج الأسواق المالية الدولية – أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي " ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

العادلي ، يوسف عوض ، العظمة ، محمد احمد ، " المحاسبة المالية " ، المجلد الأول ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦ .

عبد الله ، خالد أمين ، " العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة " ، دار وائل للنشر ،عمان ، ٢٠٠٠ .

القاضي ، حسين ، وحمدان مأمون ، " نظرية المحاسبة " ، الطبعة الاولى ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠١ ..

كيسو ، دونالد و ويجانت ، جيري ، " المحاسبة المتوسطة " ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٢ .

الكيلاني ، محمود ، " عمليات البنوك – الكفالات المصرفية وخطابات الضمان " ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٩٢ .

محمد ، محمود عبد ربه ، " مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٠ ..

مطر ، محمد عطية ، " التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس ، العرض ، والإفصاح " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

هندي ، منير صالح ، " الأسواق الحاضرة والمستقبلية " ، البحرين ، ١٩٩٤ .

هندريكسن ، الدون س . ، " النظرية المحاسبية " ، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٠ .

هندي ، منير إبراهيم ، " إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات " ، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .

هندي ، منير إبراهيم ، " الفكر الحديث في الاستثمار " ، الطبعة الثانية ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .

محمد ابو نصار و جمعة حميدات "معايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولية . الاردن , ٢٠١٨

حنوش ، مهدي صالح ، " منظمة التجارة العالمية وأثارها الاقتصادية على الاقتصادات العربية " ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة ، ١٩٩٨ .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

عبد الحكيم ، صلاح الدين محمد أمين ، " إدارة الأموال في ظل الصيرفة الشاملة – دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية العراقية مع نموذج مقترح " ، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ .

بوجمعة سحنون " جامعة الجزائر , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد \ ٢٠١٨

Bell , Geoffrey , " Derivatives – Modern Day Alchemy – International Viewpoint " , World Banking and Securities . June , 1993 .

Belkaoui , Ahmed R. , " Accounting Theory " 4th . ed. , Thomson Learning , 2000 .

Bedford , Norton M. , " Extensions of Accounting Disclosure " Prentice – Hall Inc. , Englewood Cliffs , N.J. , 1973 .

Choi , Frederick D.S. , Frost . Carol Ann. And Meek Gary K. , " International Accounting " Fourth Edition , Prentice Hall , 2002 .

Donald , E. , Fischer and Ronald , J. , Jordan , " Security Analysis and Portfolio Management " , 6th ed . , Prentice Hall , New Delhi , 1996 .

Dyckman , Thomas R. , Davis , Charles J. , and Dukes . Roland E. , " Intermediate Accounting " , Fifth ed. , Volume 1 , MCGraw – Hill , New York , 2001 .

Edwards , J. R. And Mellett , H. J. , " Accounting for Banking Student"{ 4th . ed. , The Chartered Institute of Bankers , 1994 .

Eales , Brian A. , " Financial Risk Management " , MCGraw – Hill Companies Inc. , 1995 .

Edward W. Reed and Edward K. Gill , " The Commercial Banking " , 4th ed. , Prentice Hall Inc. , USA , 1989 .

Elliott , Barry and Elliott , Jamie , "Financial Accounting Reporting and Analysis " , 2nd Edition , Prentice Hall , 2006 .

Francis , Jack , Clerk , " Investment – Analysis and Management " , 5th ed . MCGraw – Hill . Inc. , .

Gardner , Mono I. , and Mills , Dixies L. , " Management Financial Institution – An asset / Liability Approach " , 2end ed. , 1991 .

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020

Gitman , Lawrence , J. , " Principles of Managerial Finance " , 9th ed. , RR Donnelley and Sons Company , 2000 .

Hooper , Paul and Page , John , " Introduction to Financial Accounting " West Publishing Com. , □□□□ .□

Howells , Peter and Bain , Keith , "Financial Market and Institutions" 3rd ed. , Henry Ling , 2000 .

Hazel , J. Johnson , " Global Financial Institutions and Markets " , Blackwell Publishers Inc. , USA , □□□□ .□

Ross , Howard , " The Elusive of Accounting " , Ronald Press. Co. N.Y. , 1978 .

Ross , Stephen , A. And Westerfield , Randolph , W. , and Jaffe , Jaffrey , F. , " Corporate Finance " , MCGraw – Hill , 2002 .

Roth , Paul , " Mastering Foreign Exchange and Money Market " , Prentice Hall , 1996 .

Rose , Peters , S. , " Commercial Bank Management(Producing and Selling Financial Services) " , Richard D. , Irwin Inc. , 1991 ..

Redhead , Keith , " Financial Derivatives : An Introduction to Futures , Forwands , Options and Swaps " , Prentice – Hall Europe , 1997 .

Rediff , K. , " Financial Derivatives : An Introduction to Futures , Forwands , Options and Swaps " , Prentice – Hall Europe , 1997 .

Relly , Frank , and Brown , Keith , " Investment Analysis and Portfolio Management " , 5th ed. , Dryden Press , U.S.A. , 1997 ..

Shaw , J.C. , " The Audit Report : What it Says and What it Means " , Gee and Co Publishers Limited , London , 1980 .

Stickney L.P. , Weil R.L. , and Davidson S. ," Financial Accounting An Introduction to

Concepts and Uses " Florida Harcourt Brace Jovanovich Inc. , 1991 .

Gebhardt , Gunther , Reinhardt , Rolf , and Witter Brink http : // WWW. Finance . uni – Frankfurt . de/Schmidt / WPS / WPA plate . html , November 2002 .□

WWW. Socpa. Org. Sa / AS / as Old / as Olll. Htm – 63 K.

DOI:https://doi.org/10.26750/Vol(7).No(1).paper11 http://journal.uor.edu.krd/index.php/JUR Vol.7. No.1, January.2020